

Distr.: General  
4 August 2010  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:  
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

## التعاون في ميدان التنمية الصناعية

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣١/٦٣.

\* A/65/150.



## تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

موجز

في هذا التقرير، المُعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يسلط المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الضوء على التوجهات الأخيرة في ميدان التنمية الصناعية، وبخاصة في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويوفر التقرير ويتناول بالتحليل بيانات حديثة عن حالة الإنتاج الصناعي في العالم، يستجلي منها مدى صمود التصنيع في البلدان النامية في مواجهة الآثار الناجمة عن الأزمة. ويجدد التقرير كذلك كيف تواصل الاتجاهات العالمية، ومن بينها أزمة أسعار الغذاء والوقود، وتغير المناخ، والعولمة، التأثير على القطاعات الإنتاجية والتجارة الدولية في المصنوعات.

ويبحث التقرير أيضاً دور التنمية الصناعية في المساعدة على التمكن من مواجهة هذه التحديات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبحث أيضاً الأدوار المحددة والمترابطة التي تؤديها الصناعة الخضراء، وإتاحة أشكال حديثة من الطاقة، وكفاءة الطاقة، في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يصف هذا التقرير استجابة اليونيدو، بوصفها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والتعاون الصناعي الدولي، بما في ذلك مساهمات اليونيدو المستمرة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

## المحتويات

## الصفحة

٤	أولا - نظرة عامة على التنمية الصناعية
٤	ألف - مقدمة
٥	باء - الاتجاهات في مجال التنمية الصناعية
٨	جيم - استنتاجات بشأن الاتجاهات الحديثة في التنمية الصناعية
٩	ثانيا - القضايا والتحديات الراهنة التي تواجهها التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي
٩	ألف - مقدمة
١٠	باء - الاتجاهات العالمية الواسعة النطاق والأهداف الإنمائية للألفية
١٠	١ - أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية
١١	٢ - التغير الديمغرافي
١٢	٣ - المساواة بين الجنسين
١٢	٤ - العولمة
١٣	٥ - الاقتصاد غير المشروع
١٤	٦ - تغير المناخ، الصناعة الخضراء والطاقة
١٤	جيم - دور التنمية الصناعية في التمكين من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
١٦	ثالثا - أهمية الصناعة الخضراء، والوصول إلى الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة
١٦	ألف - مقدمة
١٦	باء - الصناعة الخضراء
١٧	جيم - الوصول إلى الطاقة وكفاءة استخدامها
٢٠	رابعا - استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٢٠	ألف - مقدمة
٢١	١ - الشراكات
٢٢	٢ - دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٢٢	باء - ثلاث أولويات مواضيعية
٢٣	١ - الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية
٢٥	٢ - بناء القدرات التجارية
٢٧	٣ - البيئة والطاقة
٢٨	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً - نظرة عامة على التنمية الصناعية

### ألف - مقدمة

١ - في العامين المنقضيين منذ صدور التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/63/309)، تغير الكثير في المشهد العالمي الاقتصادي والإئمائي. وفي عام ٢٠٠٨، برهن النمو الاقتصادي القوي، وبخاصة في جنوب وشرق آسيا، على إحراز تقدم واضح نحو تحقيق بعض من الأهداف الإئمائية للألفية على الأقل. وكان النمو الاقتصادي، مدفوعاً إلى حد كبير بالقطاعات الإنتاجية، عاملاً رئيسياً في تخفيض عدد السكان في المناطق النامية الذين يعيشون على دخل أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ١,٨ بليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>. بيد أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا في عام ٢٠٠٨، وكذا الأزمات في قطاعي الأغذية والوقود وارتفاع الأسعار المتصل بها، كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي العالمي، وما زالت تمثل تحدياً خطيراً في مواجهة تحقيق أهداف خطة التنمية العالمية.

٢ - ويدرس هذا التقرير، في إطار استعراضه للاتجاهات الحديثة في ميدان التنمية الصناعية من خلال منظور هذه التطورات، مدى صمود التصنيع في البلدان النامية في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك قبل أن يحدد كيف تواصل التحديات العالمية الأخرى، ومن بينها أزمة الغذاء وأزمة الوقود وتغير المناخ والعولمة، التأثير على القطاعات الإنتاجية والتجارة الدولية في المصنوعات.

٣ - ويناقش هذا التقرير أيضاً دور التنمية الصناعية في المساعدة على التمكن من تحقيق الأهداف الإئمائية للألفية، من خلال دراسة الأدوار المحددة والمتراطة التي تؤديها الصناعة الخضراء، وإتاحة أشكال حديثة من الطاقة<sup>(٢)</sup>، وكفاءة الطاقة، في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يصف التقرير استجابة اليونيدو في مواجهة التحديات الحالية، بوصفها الوكالة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والتعاون الصناعي الدولي.

(١) تقرير عن الأهداف الإئمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.7).

(٢) تشمل المصادر الحديثة للطاقة أنواع من الوقود مثل الغاز الطبيعي، والغاز النفطي المسيل، ووقود الديزل، والوقود الأحيائي مثل الديزل الأحيائي والإيثانول الأحيائي. ويمكن أيضاً للتقدم التكنولوجي ممثلاً في مواقد الطبخ المحسنة، على سبيل المثال، أن يُمكن من استخدام الوقود التقليدي على نحو أنظف وأكثر كفاءة.

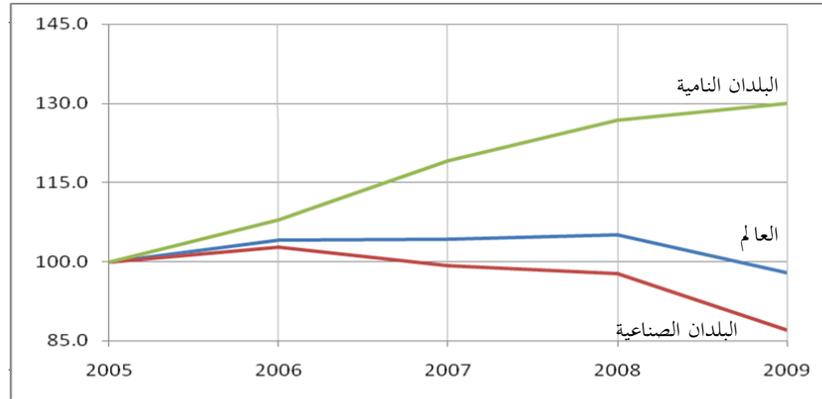
## باء - الاتجاهات في مجال التنمية الصناعية<sup>(٣)</sup>

٤ - انخفض ناتج قطاع التصنيع على الصعيد العالمي بشكل ملحوظ في الفترة منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية وحتى نهاية عام ٢٠٠٩. ويستدل من مؤشرات الإنتاج الفصلية على أن نمو الإنتاج الصناعي بدأ في التباطؤ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مما أدى في النهاية إلى انخفاض قدره ٦,٨ في المائة في قيمة التصنيع المضافة العالمية في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل الأول). وخلال الفترة نفسها، انخفض حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة ١٠,٧ في المائة<sup>(٤)</sup>. وأثرت الأزمة تأثيراً شديداً بوجه خاص على البلدان الصناعية، حيث انخفض ناتج قطاع التصنيع بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي فترة ما قبل الأزمة مباشرة، كانت معدلات النمو الصناعي منخفضة بالفعل في البلدان الصناعية بسبب تحوّل إنتاج التصنيع إلى عدد من البلدان النامية، خاصة في جنوب وشرق آسيا. ولذلك، فمع أن تأثير الأزمة على البلدان الصناعية كان واضحاً، فإنه لا يمكن أن يعزى إليها كلية الانخفاض في الإنتاج الذي شهدته مؤخراً تلك البلدان. أما البلدان النامية، فقد احتفظت بمعدل نمو إيجابي خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، لكنه كان بوتيرة أبطأ بشكل ملحوظ منه في السنوات الأخيرة.

الشكل الأول

معدل النمو في قيمة التصنيع المضافة العالمية، مصنفة بحسب مجموعات البلدان، ٢٠٠٩-٢٠٠٥

(الثابت: ٢٠٠٥ دولار الولايات المتحدة؛ ١٠٠=٢٠٠٥)<sup>(١)</sup>



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيديو.

(أ) تشير سنة الأساس وهي سنة ٢٠٠٥ إلى متوسط الإنتاج الفصلي (الإنتاج السنوي مقسوماً تناسبياً مع الفصول الأربعة).

(٣) ما لم ينص على خلاف ذلك، جميع البيانات الواردة في الفرع باء مستمدة من الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية (Edward Elgar Publishing, United Kingdom, Cheltenham: 2010)، والمعلومات التكميلية مستمدة من المؤشرات الفصلية المجمعة في قاعدة البيانات الإحصائية لليونيديو.

(٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل ٢٠١٠: استعادة توازن النمو (واشنطن العاصمة، ٢٠١٠)، الجدول ألف-٩.

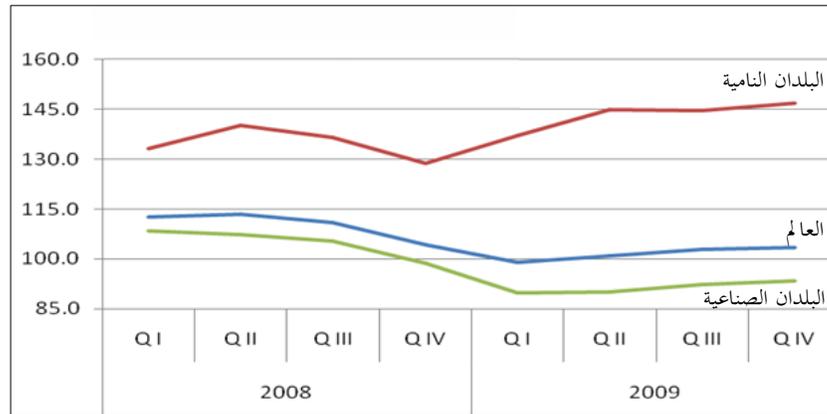
٥ - واستجابت بلدان كثيرة للأزمة بتدابير تحفيزية مالية، من بينها تخفيضات في أسعار الفائدة، وتخفيضات في الضرائب وزيادة الإنفاق العام. وكما هو مبين في الشكل الثاني، كان لهذه الاستجابة على ما يبدو تأثير إيجابي على الإنتاج الصناعي. وتشير تقديرات قائمة على مؤشرات فصلية إلى أن قيمة التصنيع المضافة العالمية بلغت أدنى مستوى لها في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وبدأت تُظهر تحسناً في الربع الثاني، مدفوعة بزيادة في الإنتاج الصناعي في البلدان النامية.

٦ - ويعزى النمو في التصنيع الذي شهدته البلدان النامية في عام ٢٠٠٩ بشكل رئيسي إلى النمو في الاقتصادات الناشئة الكبرى، وبخاصة الصين والهند. فقد ازدادت قيمة التصنيع المضافة في الصين بما يقرب من ١٠ في المائة في هذه السنة، بينما ازدادت في الهند بنسبة ٥ في المائة. وبالمثل، بالرغم من الأزمة المالية، احتفظت أقل البلدان نمواً أيضاً بمعدل نمو إيجابي في قيمة التصنيع المضافة. بيد أن ناتج قطاع التصنيع انخفض من حيث الحجم في مجموعة البلدان الحديثة العهد بالتصنيع.

الشكل الثاني

التغير الفصلي في الإنتاج الصناعي العالمي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(٢٠٠٥=١٠٠)<sup>(١)</sup>



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لليونيدو.

(أ) تشير سنة الأساس وهي سنة ٢٠٠٥ إلى متوسط الإنتاج الفصلي (الإنتاج السنوي مقسوماً تناسيياً مع الفصول الأربعة).

٧ - وسجلت غالبية قطاعات التصنيع انخفاضاً في السنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وكانت الصناعات الموجهة نحو التصدير وقطاعات السلع الاستهلاكية المعمرة الأكثر تضرراً من الانخفاض في الطلب العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية. بيد أن قطاع الغذاء العالمي احتفظ بنموه خلال هذه الفترة. وقد تُفسّر جزئياً مرونة الصناعة بوجود طلب دائم على المواد الغذائية الأساسية، مما يجعل ذلك القطاع أقل تعرضاً لخطر انخفاض دخل المستهلك. بيد أنه يمكن أن يعزى جزء كبير من النمو إلى زيادة الطلب في الاقتصادات الناشئة الأكبر على الأغذية المصنّعة الأكثر تطوراً والأعلى ثمناً، مما يبرز أهمية قيمة التصنيع المضافة في هذا القطاع للبلدان النامية.

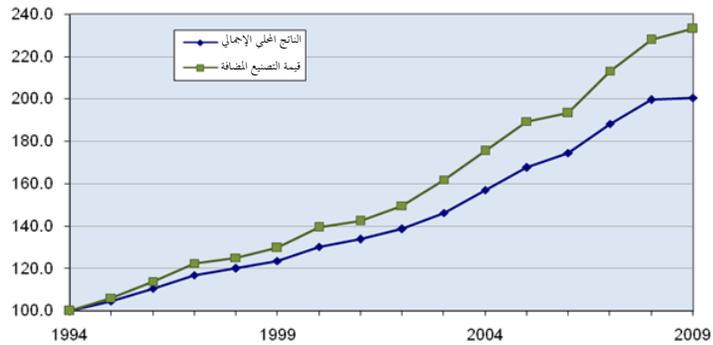
٨ - ورغم الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية، ظل التصنيع مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي العام للبلدان النامية (انظر الشكل الثالث). وفي السنوات الـ ١٥ الأخيرة، ارتفع ناتج قطاع التصنيع في تلك البلدان بانتظام بمعدل أعلى من معدل سائر قطاعات الاقتصاد. وخلال هذه الفترة، تجاوزت حصة قيمة التصنيع المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية نسبة ٢٠ في المائة، مقارنة بـ ١٥ في المائة في البلدان الصناعية.

٩ - وساهم هذا الاتجاه في إحداث تغيير هيكلي كبير في اقتصادات البلدان النامية، وذلك مع حلول قطاعات صناعية حديثة محل الأنشطة ذات القيمة المنخفضة. ويتميز التغيير الهيكلي في قطاع التصنيع بزيادة حصة القطاعات القائمة على كثافة العنصر التكنولوجي في الناتج الإجمالي لقطاع التصنيع وفي صادرات كثير من البلدان النامية. بيد أن هذه العملية كانت أبطأ في أقل البلدان نمواً، حيث ظل ما تسهم به القطاعات القائمة على كثافة متوسطة وعالية لعنصر التكنولوجي مجتمعاً، أقل بكثير من ٢٠ في المائة في السنوات الـ ١٥ الماضية.

الشكل الثالث

اتجاه النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي قيمة التصنيع المضافة للبلدان النامية، ١٩٩٤-٢٠٠٩

(١٠٠=١٩٩٤)



المصدر: الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، ٢٠١٠.

## جيم - استنتاجات بشأن الاتجاهات الحديثة في التنمية الصناعية

١٠ - أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى خلق تحدٍ كبيرٍ في مواجهة الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة. ولم تتبلور التوقعات الأولية بازدياد الميل نحو الحمائية في التجارة إلى المستويات التي كان يُخشى منها (انظر الفرع الثاني أدناه). وأبدت البلدان النامية كمجموعة، التي تضرر كثير منها من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، مرونة كبيرة. وفي حين أن ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى النمو في الاقتصادات الناشئة، فإن الإحصاءات الواردة من البلدان الأقل نمواً التي توافرت بيانات عنها تبين وجود قدر كبير من الاستقرار. وتأثرت تدفقات المعونة، من ناحية أخرى، بدرجة أعلى بكثير، وبقيت فيما يتعلق بغالبية المانحين أقل كثيراً من الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي<sup>(٥)</sup>. وبالمثل، انخفضت التحويلات المالية للعاملين في الخارج بدرجة كبيرة، بانخفاض المبالغ المحولة إلى أقل البلدان نمواً من ٣٦,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٢١,٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٨<sup>(٦)</sup>. ولذا فإن دور القطاعات الإنتاجية في الحد من الفقر بالغ الأهمية للبلدان النامية، ولأقل البلدان نمواً بوجه خاص، من حيث ضمان استقرار عملية الحد من الفقر وإمكانية التنبؤ بها.

١١ - ويتضح أن الإنعاش الجاري في قطاع التصنيع يدفع النمو العالمي عموماً، الذي يتوقع أن يرتفع إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠<sup>(٧)</sup>. ويتوقف مدى إمكانية الاحتفاظ بذلك، ومدى قدرة التنمية الصناعية على دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على كيفية تناول العالم لمجموعة مترابطة من الاتجاهات العالمية الواسعة النطاق، وهي مسائل ستناقش فيما يلي مباشرة.

(٥) قياساً بدولارات الولايات المتحدة الحالية، في عام ٢٠٠٩ انخفض صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تزيد على ٢ في المائة مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٨. وبلغ ذلك مقدار ١١٩,٦ بليون دولار، أو نسبة ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، مجتمعة (انظر تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠).

(٦) مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (صحيفة الوقائع، ٢٠٠٩).

(٧) آفاق الاقتصاد العالمي.

## ثانياً - القضايا والتحديات الراهنة التي تواجهها التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي

### ألف - مقدمة

١٢ - تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية تحديات تتمثل في مجموعة من القوى من شأنها التأثير على كثير من مجالات النشاط البشري، بما فيها المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لسنوات قادمة. وتحليل الكيفية التي تتشكل بها هذه الاتجاهات الواسعة النطاق يقدم لنا نظرة متعمقة في الآفاق المستقبلية للتنمية الصناعية وتكوين الثروة والحد من الفقر، على الصعيد العالمي. ومن بين الاتجاهات الرئيسية العالمية الواسعة النطاق، التي يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً من حيث طبيعتها وتأثيرها، تغير المناخ وما يتصل به من تشديد على النمو الأخضر والصناعة الخضراء، بما في ذلك حلول الطاقة النظيفة لأغراض التنمية. وسيجري تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع الثالث أدناه. وسيدرس هذا الفرع خمسة اتجاهات أخرى من هذه الاتجاهات العالمية الواسعة النطاق، وهي استمرار مخاطر أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية؛ والتغير الديمغرافي؛ والمساواة بين الجنسين؛ والعولمة؛ والاقتصاد غير المشروع.

١٣ - ويتناول هذا التقرير هذه الاتجاهات العالمية الواسعة النطاق في سياق التحدي النوعي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والدور الذي تؤديه التنمية الصناعية في هذا الصدد. ويمثل إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٨)</sup> والأهداف المرتبطة به، مجتمعين، أهم وعد جماعي مبني به سكان العالم الأكثر ضعفاً، وهو يحدد إطاراً للنهوض برفاهية جميع البشر وحقوقهم وحريتهم وأمنهم. ووقت إعداد هذا التقرير، حل موعد الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ وللاتفاق على برنامج عمل في هذا الصدد.

١٤ - وبينما أُحرز تقدم كبير في بعض المجالات والمناطق، كان التقدم بطيئاً أكثر مما ينبغي وغير منتظم في أنحاء كثيرة من العالم. وتحقق كثير من المكاسب العالمية نتيجة للانخفاض الكبير في حدة الفقر المدفوع بالنمو في شرق آسيا، بينما شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة قدرها ١٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٠<sup>(٩)</sup>. وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى ٥ سنوات يجري في غضونهما تحقيق الالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، يشكل احتمال عدم الوفاء بعدد من الغايات واقعا قاسيا.

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٩) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

## باء - الاتجاهات العالمية الواسعة النطاق والأهداف الإنمائية للألفية

### ١ - أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية

١٥ - على الرغم من أن البلدان النامية أثبتت مرونة نسبياً فيما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية، تشير التقديرات إلى أن الانخفاض في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وفي تحويلات العاملين في الخارج، وما نتج عنه من تراجع الصادرات، أدى إلى وجود ٥٠ مليون شخص إضافيين يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٦٤ مليون شخص بنهاية عام ٢٠١٠، يعيش الكثير منهم في أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا<sup>(١٠)</sup>. ولا توجد لدى تلك الدول اقتصادات متنوعة وغالبا ما تعتمد على صادرات السلع الأساسية، التي تخضع لتقلبات كبيرة في الأسواق العالمية. والواقع أن انعدام فرص العمل نتيجة للتراجع الاقتصادي يزيد من تفاقم الوضع. وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن آثار الأزمة ستستمر: حيث يتوقع أن تكون معدلات الفقر في عام ٢٠١٥، وهو العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أعلى قليلا، من المعدل الذي كانت ستكون عليه لو أن الأزمة لم تحدث.

١٦ - وما زالت أسعار الغذاء التي ارتفعت في الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية، وإن كانت قد انخفضت في الآونة الأخيرة، عند مستويات مرتفعة غير مسبوق لها مثيل. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، كانت أسعار السلع الزراعية مرتفعة نسبياً مقارنة بمستوياتها المنخفضة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وتشير تقديرات أجريت مؤخرا إلى أن أسعار الأغذية في العالم سترتفع مرة أخرى في العقد الحالي، حيث يتوقع أن يرتفع متوسط أسعار السلع الأساسية من قبيل القمح والحبوب الخشنة بنسبة ١٥ إلى ٤٠ في المائة مقارنة بالفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦<sup>(١١)</sup>. ويُرجح أيضاً أن تظل أسعار السلع غير الزراعية، مثل الوقود والمعادن، في حالة تقلب مستقبلاً.

(١٠) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٠ (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، التوقعات الزراعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

١٧ - وتراجعت أسعار النفط بشكل حاد في عام ٢٠٠٩ قبل أن تستقر في نهاية العام عند حوالي ٨٠ دولاراً للبرميل، بانخفاض نسبته حوالي ٤٥ في المائة عن الارتفاع الذي شهدته في منتصف عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الاتجاه نحو نقص الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في الأجل الطويل، من المرجح أن ترتفع أسعار الوقود ارتفاعاً حاداً في المستقبل ما لم تتخذ خطوات للاستثمار في مصادر أخرى للطاقة، ولتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. ويمثل هذا تحدياً وفرصة لصناع السياسات وللقائمين على الصناعة في البلدان النامية. وفي حالة بقاء الحال دون تغيير، سيتسبب عدم إمكانية الحصول على الطاقة الأحفورية في إعاقة جهود التنمية، وزيادة حدة الفقر والجوع، وزيادة مخاطر اندلاع النزاعات الأهلية وانعدام الأمن.

١٨ - ومن ناحية أخرى، فإن توفير إمكانية الحصول على أشكال حديثة من الطاقة غالباً ما تكون متجددة، وبناء نظم طاقة قوية ذات كفاءة عالية في البلدان النامية، أمر من شأنه أن يساعد على التغلب على هذه العقبة وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن اعتماد أنماط إنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد ومنخفضة الكربون يسهم في الوقت نفسه في التخفيف من حدة التحديات البيئية وتأثيرات تغير المناخ. ويناقش الفرع ثالثاً هذه المسألة.

## ٢ - التغير الديمغرافي

١٩ - يرتبط النمو السكاني ارتباطاً وثيقاً بمسألة نقص الطاقة. ويبلغ عدد سكان العالم حالياً ٦,٨ بلايين نسمة، وهو تقريباً ضعف العدد الذي كان (٣,٥ بلايين نسمة) في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. ويُتوقع أن يستمر النمو السكاني بوتيرة سريعة، بمتوسط ١,١ في المائة في السنة حتى عام ٢٠١٩، ويبلغ معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٢,٢ في المائة<sup>(١٢)</sup>.

٢٠ - وبشكل عام، تمكّن التقدم التكنولوجي، خاصة في مجال الزراعة، من مواكبة الزيادة الكبيرة في حجم المجتمعات البشرية: فمنذ عام ١٩٦٠، ازداد إنتاج الغذاء بمعدل قدره اثنين ونصف، وانخفضت - حتى عهد قريب - أسعار المواد الغذائية<sup>(١٣)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجهود الرامية إلى توفير إمدادات غذائية كافية تتعرض إلى ضغوط متزايدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الإقرار بأن بناء مستقبل الأعداد المتزايدة من السكان يتجاوز تلبية الاحتياجات

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) Millennium Ecosystem Assessment, 2005: Ecosystems and Human Well-being - Biodiversity Synthesis (Washington D.C., World Resources Institute, 2005).

من الإمدادات الغذائية وحدها. وأي اقتصاد متنوع يتيح الفرص للقيام بأنشطة منتجة بقيادة القطاع الخاص يمكن أن يخفف من حدة مخاطر ارتفاع معدلات البطالة، والصراع الأهلي والهجرة غير المشروعة.

### ٣ - المساواة بين الجنسين

٢١ - إن تأثير أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية السليبي على الحد من الفقر، يشمل أيضا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اللذين يعتبران شرطين أساسيين للتغلب على الفقر والجوع والمرضى. وكان التقدم المحرز بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) بطيئا. وتشير الدراسات والنتائج الأولية إلى أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال مستمرا، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المنتج واللائق للمرأة. ومع أن نسبة النساء العاملات بأجر خارج القطاع الزراعي، على الصعيد العالمي، استمرت في الارتفاع ببطء وبلغت ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٨، فإن بعض المناطق لا تزال متخلفة كثيرا في مجال توفير الفرص للمرأة. وفي جنوب آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا، تشكل النساء ٢٠ في المائة فقط من العاملين خارج قطاع الزراعة. كما تشكل المساواة بين الجنسين في سوق العمل مصدر قلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشغل المرأة ما نسبته ١ إلى ٣ فقط من الوظائف المدفوعة الأجر خارج نطاق الزراعة<sup>(١٤)</sup>.

٢٢ - وحوالي ثلثي النساء العاملات في البلدان النامية يعملن لحساب الأسرة دون أجر أو يعملن لحسابهن الخاص، وعادة ما يكون ذلك في أشكال من العمالة تجعلهن ضعيفات للغاية ولا توفر لهن الأمان أو المزايا الوظيفية. لذلك يجب أن تركز أي خطة متوازنة لتحقيق المساواة بين الجنسين على التمكين الاقتصادي للمرأة، الذي من شأنه أن يوفر لها إمكانية الحصول على الموارد والأراضي وفرص العمل اللائق ويتيح لها أداء دور فعال في مجال الأعمال الحرة.

### ٤ - العولمة

٢٣ - برزت العولمة والترابط بين الأسواق العالمية كخاصيتين مهيمنتين في الاقتصاد العالمي، ومن المرجح أن تظل الأمور هكذا في المستقبل المنظور. ولم يعد بالإمكان اعتبار النمو الاقتصادي لبلد ما عملية داخلية بحتة. فقد أصبحت الصناعة التحويلية متكاملة على الصعيد العالمي، وأخذت تتحول في اتجاه البلدان النامية بخطى متزايدة. إلا أن البلدان والمناطق النامية جميعها لا تنمو معا.

(١٤) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

٢٤ - ويتضمن الهدف ٨ من أهداف الإنمائية للألفية (الشراكة العالمية من أجل التنمية) في جوهره هدف إقامة نظام تجاري مفتوح، يستند إلى قواعد، ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. إلا أن التجربة أظهرت أن العولمة التي ترافقها سياسات تحرير السوق لم تسفر حتى الآن عن فوائد كبيرة بما يكفي بالنسبة للعالم النامي. إن مركز التجارة التفضيلية الحقيقي يقتصر بشكل رئيسي على أقل البلدان نمواً، حيث أن البلدان الصناعية أعفت ٨١ في المائة من واردات تلك البلدان من الرسوم، في عام ٢٠٠٨<sup>(١٥)</sup>. إن وضع هذه المعاملة التفضيلية من جانب واحد إلى درجة كبيرة، لا يشكل بديلاً كافياً لاحتتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذ برنامجها الإنمائي ذي الصلة. وحتى مع تلاشي التعريفات الجمركية، لا تزال الحواجز التقنية أمام التجارة قائمة، ونتيجة لذلك، يتعين على البلدان النامية التركيز على تطوير قدرات قوية في مجال العرض والوفاء بمتطلبات المعايير والقواعد الدولية.

## ٥ - الاقتصاد غير المشروع

٢٥ - من الاتجاهات الوثيقة الصلة بهذه المسألة نمو الاقتصاد غير المشروع في جميع أنحاء العالم. ففي حين لا تتوفر سوى تقديرات إجمالية عن حجم التجارة غير المشروعة، فإن مصادر مقنعة تشير إلى أن الاقتصاد العالمي غير المشروع ينمو بوتيرة أسرع بكثير من خطى نمو الاقتصاد المشروع<sup>(١٦)</sup>. ومع تطور العولمة، حصلت زيادة مقابلة في الاتصالات وعمليات النقل والسفر المنخفضة التكلفة، التي توفر جميعها ظروفًا مواتية لأشكال النشاط الاقتصادي الدولي المشروعة وغير المشروعة على حد سواء.

٢٦ - ويعد ازدياد عمليات القرصنة البحرية قبالة سواحل بعض المناطق النامية مثلاً على النمو في الاقتصاد غير المشروع الذي يهدد التجارة والأمن العالميين، ويبدو أن هذه الظاهرة قد فاجأت المجتمع الدولي<sup>(١٧)</sup>. ومن الأمثلة الأخرى الموثقة جيداً في هذا الصدد، الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وغسل الأموال عبر الحدود الوطنية ونهب الموارد الطبيعية. ومع أنه ينظر إلى الأمر أحياناً من منظور أمني أو من منظور جريمة بشكل رئيسي، ففي الواقع يزدهر الاقتصاد غير المشروع بصورة خاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها فرص شرعية

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) Moises Naim, *Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Copycats are Hijacking the Global Economy* (New York, Anchor Books, 2005). يورد أحد المصادر أن الاقتصاد غير المشروع يمثل ١٠ في المائة من الاقتصاد العالمي، وينمو بوتيرة أسرع مما تنمو به التجارة المشروعة بسبعة أمثال.

(١٧) انظر، Helmut Tuerk: "The Resurgence of Piracy: A Phenomenon of Modern Times". *University of Miami, International and Comparative Law Review*, vol. 17, Issue 1 (2009).

لكسب العيش أو التي لا تكون مدعومة جيدا. وبالفعل يشكل وجود الاقتصاد غير المشروع وتناميه أحد أعراض الفقر والتخلف وأحد أسبابهما. إن التشجيع على اتباع أشكال مشروعة من النشاط الاقتصادي والعولمة، من خلال التشجيع على المشاركة في القطاعات الإنتاجية والتجارة الدولية، يجب أن يصبح جزءا أساسيا من الاستراتيجيات لمكافحة النمو في الاقتصاد غير المشروع.

## ٦ - تغير المناخ، الصناعة الخضراء والطاقة

٢٧ - يشكل تغير المناخ تهديدا رئيسيا للفقراء ويؤكد على الحاجة إلى تطوير مصادر طاقة نظيفة وحماية البيئة على النحو المبين في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (كفالة الاستدامة البيئية). وتعرض الاتجاهات الحالية في الاستهلاك والنمو السكاني النظم الطبيعية لكوكب الأرض إلى ضغوط كبيرة. وواصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم اتجاهها التصاعدي في السنوات الأخيرة، حيث بلغ مجموعها ٣٠ مليار طن متري في نهاية عام ٢٠٠٧. وهذا يمثل زيادة قدرها ٣٥ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٠. ويظل نصيب الفرد من الانبعاثات الأعلى في الدول المتقدمة النمو - حوالي ١٢ طنا متريا من ثاني أكسيد الكربون للشخص الواحد مقارنة بنحو ٣ أطنان متري في المناطق النامية و ٠,٩ طن متري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(١٨)</sup>. وتعاني الفئات الضعيفة من السكان التي لديها النصيب الأدنى في إحداث هذه المشكلة بأشد تأثيرات تغير المناخ. وأصبح خطر الموت أو العجز والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في العالم يتركز على نحو متزايد في أشد البلدان فقرا بسبب عدم قدرتها على معالجة الآثار الناجمة عن ذلك، مما يؤثر مثلا على إنتاجها الزراعي، وإنتاجية اليد العاملة فيها، وعلى الصحة والتشرد الداخلي.

٢٨ - ويقدم القسم الثالث من التقرير وصفا لأهمية الصناعة في التصدي لخطر تغير المناخ، ويدرس كيف يمكن أن يتيح نهج ينطوي على انخفاض الكربون والفعال من ناحية الطاقة في التنمية الصناعية فرصا للبلدان النامية ويساعدها على بناء قدراتها لمواجهة الأزمات في المستقبل.

## جيم - دور التنمية الصناعية في التمكين من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٢٩ - على الرغم من الأثر السلبي للعديد من الاتجاهات الكبيرة التي نوقشت أعلاه، لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ممكنا من خلال توفير قدر كاف من الالتزام والسياسات والموارد والجهود المبذولة. علاوة على ذلك، فإن بعضا من هذه الاتجاهات الكبيرة تتيح على الأقل - وخاصة نمو الصناعة الخضراء لمواجهة خطر تغير المناخ - فرصا

(١٨) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

واضحة للبلدان النامية لضمان النمو الشامل والتنمية المستدامة. لذلك ينبغي تركيز الاهتمام على دور القطاعات الإنتاجية في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مستدام.

٣٠ - وتعد الصناعة مهد تنظيم الأعمال الحرة، والاستثمار في الأعمال التجارية، والتقدم التكنولوجي، ورفع مستوى المهارات البشرية وخلق فرص العمل. ويتمثل الدور الرئيسي للتنمية الصناعية لكي تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في خلق فرص عمل مستدامة وتوفير دخل أعلى لانتشال الناس من براثن الفقر. ومن خلال الصلات المشتركة بين القطاعات، يمكن للتنمية الصناعية أن تساعد كذلك على وضع أساس لإنشاء قطاع زراعي أكثر فعالية وكفاءة وقطاع تعليم عالي مزدهر. ومن شأن جميع هذه التطورات أن تساهم في تحسين الإنتاجية والنمو لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. وبالفعل فإن هذا الاستنتاج يستند إلى سابقة تاريخية: فلم يحقق أي بلد تقدماً في مجال التنمية من دون زيادة حصة قطاع الصناعات التحويلية في اقتصاده. وكان تحقيق التغيير الهيكلي لصالح هذه القطاعات الطريقة الوحيدة المؤكدة لانتشال أعداد كبيرة من الناس من براثن الفقر في نصف القرن الماضي. وتبين قصص النجاح في شرق آسيا كيف يمكن لصياغة الاستراتيجيات الصناعية وتنفيذها بشكل صحيح أن تحوّل الاقتصادات والمجتمعات باتجاه الأفضل.

٣١ - وفي ظل المناخ الاقتصادي الحالي، بدأ التركيز على أهمية التجارة والأنشطة الإنتاجية المستدامة بشكل كبير. ولا تستطيع حكومات البلدان النامية أن تظل تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية وعلى التمويل بشروط ميسرة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. ويجب أن تؤدي دوراً رئيسياً في عملياتها الإنمائية من خلال دعم التصنيع، وزيادة إمكانية الحصول على الطاقة لاستخدامها في الإنتاج، والزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، وتحسين القدرات التكنولوجية والبشرية.

٣٢ - إن دفع عملية النمو المستدام والأخضر والعاقل وتوفير فرص عمل يتطلب عملاً مشتركاً من جهات فاعلة عديدة، في القطاعين العام والخاص على حد سواء، فضلاً عن الشراكات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وسيؤدي الاستثمار في القدرات الإنتاجية والطاقة النظيفة من أجل تحقيق نمو مستدام، وتوفير وظائف لائقة، وتوليد الدخل، والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، إلى تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو شامل وكلي.

## ثالثاً - أهمية الصناعة الخضراء، والوصول إلى الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة

### ألف - مقدمة

٣٣ - يتمثل التحدي الأساسي للصناعة في كيفية فصل استهلاك الموارد الطبيعية، وانطلاق انبعاثات غازات الدفيئة عن النمو الاقتصادي، للتخفيف من حدة الآثار السلبية لتغير المناخ والتلوث. وتهدف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من خلال مبادرتها الخاصة بالصناعة الخضراء، إلى تعزيز الإنتاج الأكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد، واستعمالات الطاقة المتجددة في التطبيقات الصناعية والمياه وإدارة النفايات، والتحسينات الأخرى ذات الصلة. بالإضافة إلى الفوائد البيئية، فمن شأن هذا النهج أن يزيد من إنتاجية الصناعة، ويشجع على نشوء صناعات جديدة ذات قيمة أعلى، ويتيح إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق العالمية، ويقلل في النهاية من الفقر من خلال تحقيق نمو اقتصادي وعمالة في القطاعات التي تدعم التحسينات البيئية والكفاءة من حيث الموارد. ويبحث القسم بآء في السبل التي يمكن للبلدان النامية أن تصبح من خلالها في طليعة هذه الموجة الجديدة من التصنيع.

٣٤ - ويعد الحصول على مصادر نظيفة وحديثة من الطاقة المفتاح الرئيسي لكفالة نجاح البيئة وحمايتها، وتخضير الصناعة، وفي الواقع، لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتتجلى حالياً تغييرات عميقة في الطريقة التي يتم فيها توريد خدمات الطاقة ونقلها وتقديمها واستخدامها. ويورد القسم جيم مقترحات جديدة منبثقة عن منظومة الأمم المتحدة، وعن ممثلين رئيسيين من القطاع الخاص ومؤسسات البحوث بهدف تحسين فرص الحصول على الطاقة، بأسعار معقولة ونظيفة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

### باء - الصناعة الخضراء

٣٥ - لئن كانت أزمات المناخ والبيئة تضرب بجذورها في بداية مرحلة التصنيع في العالم المتقدم النمو، فقد بدأ العديد من البلدان المتقدمة النمو تتخذ خطوات هامة لإبطاء، إن لم يكن لعكس، مسار هذا الاتجاه نحو عدم الاستدامة. إلا أن التقدم في هذا الاتجاه كان أبطأ في البلدان النامية، حيث تفضي التكنولوجيات والممارسات التشغيلية الأقل حداثة والأقل كفاءة إلى مستويات من استهلاك المواد والطاقة أعلى مما تستلزمه عمليات إنتاجها. وهذا يضع البلدان النامية في وضع غير مؤات إلى درجة كبيرة. فأولاً، لا تكون أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها غير مستدامة بيئياً فحسب، بل وأيضا غير قادرة على المنافسة. إذ تدعو المنافسة العالمية على نحو متزايد إلى اقتران الإنتاج الأكثر كفاءة وأقل التكاليف بالالتزام بالقواعد والمعايير الدولية المتبعة في الإنتاج المستدام بيئياً، سواء كان ذلك طوعياً أم إلزامياً.

٣٦ - ومع ظهور التصنيع المعولم، تتعرض البلدان النامية إلى ضغوط متزايدة من قبل المستثمرين والمستوردين والحكومات في الدول الصناعية من أجل اتخاذ تدابير علاجية، بما في ذلك اعتماد تكنولوجيات أقل تلويثا. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، وبعد إطلاق مبادرة الصناعة الخضراء في المؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا الذي عقد في مانيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، حددت اليونيدو ثلاثة مجالات خاصة للعمل تستطيع الحكومات من خلالها معالجة الثغرات لكفالة نمو الصناعة الخضراء.

٣٧ - وتشمل أولى مجالات هذه الإجراءات معالجة الثغرات في الإطار المعياري للبلد. ويتطلب ذلك وضع سياسات فعالة، وحوافز وبنى تحتية يتم من خلالها تعزيز تحضير الصناعة. ومن الأمثلة المحددة لهذه السياسات، التي يعتمد تنفيذها وفق ظروف كل بلد على حدة، وضع الأطر المعيارية اللازمة لتسخير العلم والتكنولوجيا لتشجيع الابتكار الأخضر، ورفع الدعم عن استهلاك المواد ومدخلات الطاقة في العمليات الصناعية.

٣٨ - أما المجال الثاني في العمل، فيتمثل في معالجة الثغرات في نظام الدعم للمؤسسات ومنظمي المشاريع، وتقديم مدخلات في الجهود الرامية إلى وضع معايير على الصعيد العالمي. وتشمل الإجراءات المفتوحة أمام الحكومات في هذا المجال: توعية منظمي المشاريع بالفرص المتاحة للصناعات الجديدة المستدامة بيئيا، والعمل مع منظمي المشاريع لبناء المهارات الفنية والتجارية اللازمة للاستفادة من هذه الفرص الجديدة، بما في ذلك التدريب في مجال الالتزام بالمعايير الدولية، وعند الاقتضاء، إنشاء مؤسسات دعم مثل هيئات الاعتماد أو مرافق البحوث. وعلى الصعيد العالمي، يمكن لليونيدو أن تعمل مع الحكومات لكفالة مراعاة الظروف الخاصة للقطاعات الصناعية في البلدان النامية عند وضع معايير بيئية جديدة.

٣٩ - إن الحاجة إلى سد الثغرات في المعارف والمهارات هو المجال الثالث المقترح في ترتيب أولويات العمل. وإدراج موضوع تحضير الصناعة في المناهج الدراسية ذات الصلة في المدارس والجامعات وغيرها من معاهد التعليم أن من شأنه أن يساعد على ترسيخ فهم واسع لهذه القضايا. ويمكن أيضا أن تتجاوز عملية التعلم المدارس والتعليم العالي لتستهدف بناء القدرات في الوزارات والوكالات الحكومية وكذلك المؤسسات من خلال القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجال البيئي.

## جيم - الوصول إلى الطاقة وكفاءة استخدامها

٤٠ - إذا كان توافر خدمات الطاقة النظيفة والفعالة والموثوق بها بأسعار معقولة شرط أساسي لتحقيق الازدهار العالمي ككل، فإنه أمر ضروري بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية. ولا بد للبلدان الأكثر فقرا من أن توسع نطاق الوصول إلى مصادر مضمونة وحديثة

للطاقة إذا أرادت الحد من الفقر وتحسين صحة مواطنيها، وفي الوقت نفسه زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والنهوض بالنمو الاقتصادي. فنظم الطاقة الحالية لا تلي احتياجات فقراء العالم وتزيد من صعوبة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويوجد في شتى أنحاء العالم ما يقرب من ٣ بلايين شخص يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية لأغراض الطهو والتدفئة<sup>(١٩)</sup>. وثمة عدد يصل إلى بليون شخص آخريين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء إلا من خلال شبكات لا يُعول عليها. وتعاني هذه الفئات من العواقب الصحية الناجمة عن الاحتراق غير الكافي لأنواع الوقود الصلب في مباني قليلة التهوية، فضلا عن الآثار الاقتصادية المترتبة على العيش في ظل نقص الطاقة اللازمة للأنشطة الإنتاجية المدرجة للدخل، وللخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم.

٤١ - ومن شأن تحسين أداء نظام الطاقة على نحو يزيد من كفاءة الوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة أن يعزز الفرص المتاحة لأشد الناس فقرا في العالم من أجل تلافي أسوأ آثار الفقر. ويعدّ مثل هذا النظام أساسيا أيضا لتحقيق أهداف التنمية على نطاق أوسع. ويقترن النمو الاقتصادي بزيادة فرص الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تمر بمرحلة التنمية الصناعية المتسارعة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان ذات نظم الطاقة ضعيفة الأداء يمكن أن تشهد نقصانا في معدل النمو الاقتصادي قد تصل نسبته إلى ٢ في المائة سنويا، وذلك نتيجة حوادث انقطاع التيار الكهربائي، والاستثمار المفرط في مولدات الطاقة الاحتياطية، والإعانات المقدمة في مجال الطاقة والخسائر المتكبدة فيها، وعدم كفاءة استخدام موارد الطاقة الشحيحة<sup>(٢٠)</sup>.

٤٢ - ومن مصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء إحراز تقدم في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، وهي مسألة ينبغي التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأنها. ذلك أن كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي تنطوي على ثلاثة مكاسب أساسية وهي: (أ) مكسب بيئي لأنها تساعد على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومن ثم مكافحة تغير المناخ؛ و (ب) مكسب إنمائي، لأنها تساهم في خفض

(١٩) انظر منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التقرير المعنون "حالة الوصول إلى الطاقة في البلدان النامية: استعراض التركيز على أقل البلدان نموا"، يقدر عدد الأشخاص الذين تعوزهم سبل الوصول إلى أنواع الوقود الحديثة لأغراض الطهو والتدفئة بأكثر من ٣ ملايين شخص، في حين تقدر الوكالة الدولية للطاقة عدد هؤلاء الأشخاص بزهاء ٢,٥ بليون شخص.

(٢٠) انظر أورفيكا روزنيس وهاكن فينيمو، "تقدير تكاليف الاحتياجات الاستثمارية في الهياكل الأساسية للطاقة في جنوبي وشرقي أفريقيا" (Orvika Rosnes and Haakon Vennemo, 'Costing Power Infrastructure' (needs in Southern and Eastern Africa)، ورقة أساسية رقم ٥ (البنك الدولي، ٢٠٠٩).

استهلاك الطاقة والموارد التي يمكن توزيعها بين الفقراء؛ و (ج) مكسب اقتصادي لأن الاستثمار في العمليات التي تتسم بالكفاءة في استهلاك الطاقة عادة ما يكون استثمارا مربحا.

٤٣ - وتنشأ التحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في البلدان النامية على المستوى الجزئي نتيجة عدم توافر المعلومات الكافية، والتكاليف غير المتوقعة المرتبطة باعتماد تكنولوجيات جديدة، ومحدودية فرص الحصول على رأس المال للاستثمار. وعلى المستوى الكلي، تشمل التحديات القائمة الأطر السياسية غير الوافية، وإمدادات الطاقة غير المضمونة، ونقص القدرات المؤسسية اللازمة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي. ولعل وضع سياسات عامة متكاملة ومصممة خصيصا لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي هو السبيل الوحيد أمام البلدان النامية لكي تتمكن من خفض استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي والاستفادة من تحسن المناخ وتراجع الفقر والتنمية المستدامة.

٤٤ - وفي هذا السياق، واستنادا إلى العمل الذي تضطلع به شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وهي آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومعنية بالتنسيق في مسائل الطاقة، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع لفريق استشاري معني بالطاقة وتغيير المناخ لمعالجة التحدي المزدوج المتمثل في تلبية احتياجات العالم من الطاقة لتحقيق التنمية، والإسهام في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى غرار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، يرأس الفريق الاستشاري المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهو عبارة عن شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين تجمع بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث<sup>(٢١)</sup>.

٤٥ - ودعا الفريق الاستشاري في تقريره لعام ٢٠١٠ بعنوان "الطاقة من أجل مستقبل مستدام" إلى الالتزام بتحقيق هدفين هما: إتاحة فرص الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، وخفض كثافة الطاقة على صعيد العالم بنسبة ٤٠ في المائة بحلول العام نفسه. وحلّص الفريق إلى أن تحقيق هذين الهدفين المتكاملين سوف يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ويحسن نوعية النمو الاقتصادي الكلي واستدامته، ويساعد على الحد من انبعاثات الكربون على مدى السنوات العشرين المقبلة. ويؤكد الفريق أيضا بأن الهدفين، على طموحهما، هما هدفان قابلان للتحقيق، ويعزى ذلك جزئيا إلى الابتكارات التكنولوجية والنماذج الناشئة في قطاع الأعمال، وكذلك إلى حدوث تحول في أولويات التمويل الدولي لصالح الطاقة النظيفة. ويشير تقرير الفريق الاستشاري أيضا إلى سوابق في

(٢١) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية (سيصدر قريبا).

بمجال تحقيق كل من توفير سبل الوصول إلى الطاقة على نطاق واسع (كما في الصين والبرازيل وفيت نام)، وإجراء تحسينات سريعة في كفاءة استخدام الطاقة (كما هو الحال مثلا في الدانمرك والسويد والصين واليابان).

٤٦ - وسعيا إلى بلوغ الأهداف المحددة في مجال الطاقة، يقترح الفريق الاستشاري عددا من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، ومن بينها إطلاق حملة عالمية لدعم استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ وإعطاء الأولوية للأهداف المتعلقة بالطاقة من خلال اعتماد معايير وطنية ملائمة، وتوفير التمويل المناسب من خلال آليات الدعم المالي وزيادة كبيرة في التمويل الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف<sup>(٢٢)</sup>؛ وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في بلوغ الأهداف. ويوصي أيضا بأن تُعلن منظومة الأمم المتحدة استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة أولوية مؤسسية رئيسية.

٤٧ - وتمشيا مع نتائج تقرير الفريق الاستشاري، سيركز تقرير التنمية الصناعية الذي ستصدره قريبا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على التأثير البيئي والإئمائي والاقتصادي لكفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، بما في ذلك التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق نتائج إيجابية من حيث تغير المناخ، واستخدام الموارد الطبيعية والحد من الفقر ورجحية الشركات. وسيضمن التقرير أيضا توصيات بشأن السياسات الحكومية اللازمة لتحسين استخدام الطاقة من قبل الشركات الصناعية في البلدان النامية.

## رابعا - استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

### ألف - مقدمة

٤٨ - أُسندت إلى اليونيدو مهمة النهوض بتنمية صناعية مستدامة يقودها القطاع الخاص، وتعزيز التعاون الصناعي الدولي. ولكي تكفل المنظمة لأنشطتها نهجا مركزا يتسم بالفعالية والكفاءة، فقد ركزت على مدى عدة سنوات على ثلاث أولويات مواضيعية متصلة اتصلا وثيقا: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة. وتواصل اليونيدو، في بيان المهمة الذي صاغته مؤخرا، تأكيد التزامها بهذه الأولويات من خلال التشديد على تطلعاتها المتعلقة بدعم الدول الأعضاء في تنمية قطاع

(٢٢) تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن توفير فرص الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة لأغراض الاحتياجات الأساسية فقط سيتطلب مبلغا سنويا قدره ٣٥ بليون دولار من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. أما فيما يتعلق بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، يقدر الفريق الاستشاري بأن البلدان المنخفضة الدخل ستحتاج إلى مبلغ سنوي يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ بليون دولار، بينما ستحتاج البلدان المتوسطة الدخل إلى مبلغ سنوي يتراوح بين ١٤٠ و ١٧٠ بليون دولار، وذلك حتى عام ٢٠٣٠.

إنتاجي مزدهر، وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية، والحفاظ على بيئتها. وبيان المهمة الجديد جزء لا يتجزأ من عملية لإدارة التغيير تهدف إلى تحقيق نمو وتحسين مستمرين لنوعية الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء على المستويات العالمي والإقليمي والقطري، وتعزيز التركيز على النتائج عند تقديم هذه الخدمات، ومواصلة تحسين الكفاءة التنظيمية.

## ١ - الشراكات

٤٩ - الشراكة عنصر رئيسي في النهج الذي تتبعه اليونيدو في مجال التنمية. وتعمل اليونيدو بشكل وثيق مع مجموعة من الجهات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظومة التنمية المتعددة الأطراف على نطاق أوسع، وكذلك مع شركاء في إطار علاقات ثنائية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتشارك اليونيدو بنشاط فيما تضعه الأمم المتحدة، على نطاق المنظومة، من مبادرات وآليات تنسيق ذات صلة على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري، وتسعى إلى تعزيز فعالية وكفاءة وتماسك وتأثير جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة البلدان على بلوغ أهدافها الإنمائية. وأقيمت على المستويات العالمي والإقليمي والقطري شراكات وثيقة - وبخاصة في سياق التعاون فيما بين الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة - مع المنظمات الشقيقة ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٥٠ - وقد أدركت اليونيدو منذ وقت طويل الإمكانيات الكامنة في الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعزيز التنمية. وقد عززت الشراكات بين اليونيدو والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص تأثير المنظمة في مجالات شتى مثل تطوير روح تنظيم المشاريع لدى الشباب، وتحسين نوعية وسلامة المنتجات بالنسبة لصغار المنتجين في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن اليونيدو، بوصفها مشاركا أساسيا في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، تقيم شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات النامية.

٥١ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يجني ثمار الشراكة بين البلدان النامية. ومن ثم تشجع اليونيدو التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية من خلال تعاونها التقني وأنشطتها الأخرى. وتقدم البلدان النامية عددا متزايدا من المساهمات والموارد الخاصة بالتعاون التقني، ولا سيما في مجالات الأعمال الزراعية، والطاقة المتجددة، وبناء القدرات التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونيدو مركزين للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في كل من الهند والصين، ومن المتوقع أن تُفتتح قريبا مراكز إضافية في مناطق أخرى.

## ٢ - دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٥٢ - يُعدُّ الدعم الذي تقدمه اليونيدو لأهداف "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" مثالا إضافيا على الشراكات (A/57/304، المرفق). وتقدم اليونيدو دعما ماديا وملموسا لأهداف التنمية التي وضعها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك من خلال أنشطتها في مجال التعاون التقني، وكذلك من خلال عقد مؤتمرات عالمية وإقليمية كبرى، وتعزيز المعرفة الصناعية ونقل التكنولوجيا، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٣ - فعلى سبيل المثال، يجري حاليا في بلدان اتحاد نهر مانو، ليريا وغينيا وسيراليون وكوت ديفوار، تنفيذ برنامج متعدد الأطراف من أجل العمل المنتج واللائق. وشاركت اليونيدو مع الاتحاد الأفريقي في تنظيم عدد من المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء المهمة جدا بالنسبة لأفريقيا، وشمل ذلك مؤتمرا دوليا بشأن الوقود الأحيائي عُقد في أديس أبابا، في شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ ومؤتمرا هاما بشأن الطاقة المتجددة عُقد في داكار، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ ومؤتمرا رفيع المستوى بشأن تطوير الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، عُقد في أبوجا، في آذار/مارس ٢٠١٠ بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين.

٥٤ - ومن حيث الدعم في مجال وضع القواعد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دعمت اليونيدو الاتحاد الأفريقي في إعداد خطة عمله من أجل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٩، أعدت استراتيجية لحشد الموارد والتمويل اللازمين لخطة العمل، تضع الخطوط العريضة لنهج شامل لتعبئة الموارد المالية وغير المالية على حد سواء. وعُرضت خطة العمل على الأجهزة المعنية في الاتحاد الأفريقي، بما فيها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد التزمت اليونيدو أيضا بدعم إنشاء وحدة تنسيق لتنفيذ خطة العمل، وتتشاور مع أعضاء مجموعة "الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق" التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف تطوير أنشطة تعاونية تهدف إلى كفاءة استدامة تلك الوحدة.

## باء - ثلاث أولويات مواضيعية

٥٥ - ينص دستور اليونيدو على أن تؤدي المنظمة أربع وظائف تعزز بعضها بعضاً من أجل تنفيذ ولايتها، وهي: وظيفة التعاون التقني، ووظيفة العمل بصفة مجمع أو امتدى عالمي، ووظيفة وضع القواعد، ووظيفة التحليل وتقديم المشورة. واليونيدو تعزز بكل من هذه

الوظائف، وتمارسها عند الاقتضاء لدعم أولوياتها المواضيعية. ويعرض هذا القسم مجموعة مختارة من الأنشطة المنفذة مؤخرا والأنشطة الحالية التي تعكس الأولويات المواضيعية الثلاث، مع مراعاة الوظائف الدستورية الأربع.

## ١ - الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية

٥٦ - قهر الفقر هو الهدف النهائي لشتى المنظمات المعنية بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة، والتي أسندت إليها ولايات متميزة وإن كانت كل منها تكمل الأخرى. وتركز اليونيدو على تمكين الفقراء من خلال الأنشطة الإنتاجية، وتقديم الدعم للبلدان النامية بهدف إنماء صناعاتها، وتنمية القطاع الخاص والتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، مع التركيز بشكل خاص في ذلك الصدد على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تشجع على نقل التكنولوجيا والاستثمار، وتركز على مجالات محددة تثير القلق تشمل مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية، وتعزيز القدرات في مجال الصناعات الزراعية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٧ - وقد أثرت البحوث التطبيقية والتحليلات التي تجريها اليونيدو تأثيرا مباشرا على تصميم وتطوير استراتيجيات وسياسات ناجحة للحد من الفقر. ونشرت اليونيدو في عام ٢٠٠٩ "تقرير ٢٠٠٩ بشأن التنمية الصناعية: الدخول والارتقاء - التحديات الصناعية الجديدة لبلدان بليون القاع وللبلدان ذات الدخل المتوسط"<sup>(٢٣)</sup>. وحلل التقرير ما تواجهه أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل من فرص وقيود في المشاركة في الأسواق الدولية للسلع المصنعة، والارتقاء بالمستوى نحو صناعات أكثر تعقيدا، وحدد عددا من سياسات الرد المصممة لتمكين البلدان من التوصل إلى الحلول الخاصة بها لمعالجة الفقر بنجاح.

٥٨ - وتدعم اليونيدو أقل البلدان نموا من خلال أنشطة معينة للتعاون التقني، وكذلك من خلال تسهيل عقد مؤتمرات منتظمة لوزراء التجارة والصناعة المنتمين إلى أقل البلدان نموا يمكن خلالها لتلك البلدان أن تضع جدول أعمال مشترك للتصدي للصعوبات المشتركة المتعلقة بنمو القطاعات الإنتاجية وتعزيز التنويع الاقتصادي. واستضافت اليونيدو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحدث هذه المؤتمرات الوزارية، الذي درست فيه الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أقل البلدان نموا. وقدم المؤتمر أيضا، مساهمة في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، في

(٢٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.B37.

عام ٢٠١١. واعتمد مؤتمر عام ٢٠٠٩ لوزراء التجارة والصناعة خطة عمل ٢٠٠٩ الوزارية لأقل البلدان نمواً<sup>(٢٤)</sup> التي اطلع عليها المؤتمر العام لليونيدو في دورته الثالثة عشرة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ودعماً لخطة العمل، تجرى اليونيدو حالياً بحثاً لم يسبق له مثيل على المحددات والقوى الدافعة للتنويع الاقتصادي فيما بين أقل البلدان نمواً. وستعرض اليونيدو نتائج هذا البحث على المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

٥٩ - يشكل الاستثمار المباشر الأجنبي حافزاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر. فاليونيدو تسعى جاهدة لمساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتعظيم منافع تدفق هذه الاستثمارات. ويضم برنامج اليونيدو الإقليمي لتشجيع الاستثمار، الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ خلال انعقاد الاجتماع الرابع لشبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا، العناصر اللازمة لمساعدة البلدان على التحول من التركيز على كمية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى التركيز على نوعيتها، وتشجيع الاستثمار المحلي بما يُنمي القدرة على التنافس. ويتمثل أحد الأبعاد الهامة الأخرى للدعم الذي تقدمه اليونيدو في برنامجها لمبادلات التعاقد من الباطن والشراكة، الذي في إطاره يجري إنشاء مراكز لهذه المبادلات لدى المؤسسات المضيفة مثل غرف التجارة. وتتولى هذه المراكز مسؤولية التفاعل مع كبريات المؤسسات التجارية عبر الوطنية من أجل الوقوف على احتياجاتها وخططها المتعلقة بالشراء، وقياس أداء المؤسسات المحلية وقدراتها.

٦٠ - ويمثل القطاع الزراعي الصناعي مجالاً هاماً من مجالات النمو بالنسبة لاقتصادات أقل البلدان نمواً، حيث يساعدها على اكتساب قدر من المرونة في مواجهة تقلبات أسعار السلع الأولية ويزودها بقاعدة متينة لتقوية اقتصادها وزيادة تنوعه. وتنتهج اليونيدو في التعامل مع القطاع الزراعي الصناعي، في إطار خدمات التعاون التقني الذي تقدمه، عدداً من المواقف المترابطة، ولقد شهدت زيادة في عدد مشاريعها الزراعية تقدر نسبتها بنحو ٦٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٦. وتمكنت اليونيدو من تأمين المزيد من الموارد المالية لهذه الخدمات من خلال اتفاق الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام للمنظمة، على إنشاء صندوق استثماري خاص لزيادة الأمن الغذائي من خلال تشجيع الأعمال التجارية الزراعية والصناعة الزراعية.

٦١ - وينصب اهتمام مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا التي وضعتها اليونيدو، على السبل الكفيلة بإضفاء المزيد من الدينامية والتنويع على اقتصادات أفريقيا المعتمدة إلى حد كبير على الموارد، وذلك من خلال زيادة الصناعات

(٢٤) انظر الوثيقة GC.13/INF.4، GC.13/Res.5، المرفق.

التحويلية للموارد الطبيعية على الصعيد المحلي وإضافة القيمة إليها بحيث يتسنى للمؤسسات الأفريقية المشاركة في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي. وتسعى المبادرة أيضا إلى المساعدة على تحسين نوعية الأغذية وسلامتها بإنشاء نظم التصديق والتتبع، فضلا عن مواءمة المعايير. وتهدف أيضا إلى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة الأمن الغذائي من خلال الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتمديد العمر التخزيني للغذاء. وستقوم اليونيدو أيضا بتعميم هذا النهج على سائر المناطق، مُكيفة إياه في الوقت ذاته مع الاحتياجات والظروف الخاصة حسب الاقتضاء. ويشكل إنشاء مركز لتتبع الصادرات الصناعات الزراعية في مصر نموذجا يمكن أن يكون جاهزا للتطبيق في مناطق أخرى<sup>(٢٥)</sup>.

٦٢ - وتسخر اليونيدو دورها كجهة راعية لعقد الاجتماعات لحشد الدعم لصالح الصناعات الزراعية وإتاحة الفرص أمام الممثلين الحكوميين وأفراد قطاع الصناعة الغذائية والمجتمع المدني وخبراء التنمية لمناقشة مدى إسهام ذلك القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولقد بحث المنتدى العالمي للصناعات الزراعية الذي استضافته حكومة الهند ونظّمته اليونيدو بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، العوامل الرئيسية التي تؤثر في القدرة التنافسية للصناعات الزراعية ومجالات العمل المحتملة لتعزيز تنميتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت اليونيدو في القاهرة بالتعاون الوثيق مع حكومة مصر، مؤتمرا دوليا بشأن تبادل الحلول الابتكارية في مجال الأعمال التجارية الزراعية. وكان الهدف من المؤتمر إتاحة الفرصة للتوفيق بين الجهات الساعية إلى تحقيق تنمية مستدامة في مجال الأعمال التجارية الزراعية وأصحاب الحلول المبتكرة. وبحث المؤتمر أيضا خيارات تمويل المساعدة والاستثمار الإنمائيين. وانطلاقا من هذين الاجتماعين، عُقد في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٠، المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تنمية منشآت الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا. وتمخض المؤتمر عن إصدار الوثيقة الختامية، وهي إعلان أبوجا بشأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، اعتمد فيها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية.

## ٢ - بناء القدرات التجارية

٦٣ - تسلّم اليونيدو بأن التجارة تؤدي دورا محوريا في دفع عجلة النمو، ذلك أنها تمكّن البلدان النامية من المشاركة في الأسواق العالمية، ومن ثم فهي تساعدها على تأمين نموها الاقتصادي مستقبلا وتخفيف وطأة الفقر. فالمنظمة لديها أضخم حافظة مشاريع لبناء

(٢٥) يتوافر المزيد من المعلومات عن هذا المركز على الموقع <http://www.unido.org/index.php?id=723>

القدرات ذات الصلة بالتجارة في منظومة الأمم المتحدة، وهي شريك تنفيذي في مبادرة الإطار المتكامل المعزز ومرفق تطوير المعايير والتجارة على حد سواء.

٦٤ - وكما سلفت الإشارة إليه في الجزء الثاني أعلاه، تتيح العولمة فرصاً أمام البلدان النامية. بيد أن المحاولات التي تبذلها بلدان عديدة لجني منافع التجارة العالمية كاملة تخفق، لا سيما في ظل عدم اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بسبب عدم امتلاك تلك البلدان للقدررة التنافسية على العرض وافتقارها لهياكل أساسية وافية تمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق.

٦٥ - وتلبية لهذه الاحتياجات، تعرض اليونيدو على البلدان النامية طائفة من البرامج المصممة خصيصاً لدعم ما تبذله تلك البلدان من جهود في سبيل تشجيع تطوير المؤسسات التجارية وتعزيز قدرتها التنافسية، وتحسين هياكلها الأساسية من حيث النوعية واستيفاء المعايير. ويشتمل دعم هذا الشق الأخير على مساعدة السلطات الوطنية على وضع المعايير ومواءمتها وإدخال تحسينات على عمليتي الاختبار والقياس. ففي الآونة الأخيرة على سبيل المثال، نجح معهد بنغلادش الوطني لعلم القياس، من خلال المساعدة المقدمة من برنامج دعم النوعية في بنغلادش الذي ترعاه اليونيدو، في الحصول على الموافقة على طلبه المتعلق بالتصديق على بارامترات قياس الكتل والحرارة. وأفضى الدعم الذي قُدم في إطار البرنامج إلى المصدرين في قطاع مصائد الأسماك إلى اعتماد نظم التتبع. وسيرا على هذا المنحى، يستهدف مشروع مشترك بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية، يجري تنفيذه في زامبيا إنشاء هياكل أساسية موثوق بها لتقييم الامتثال تشمل إصدار التصديقات في المجالات ذات الصلة، ومن ثم تسهيل دخول البلد إلى الأسواق العالمية. وترمي المبادرات الأخرى التي تضطلع بها اليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية إلى تعزيز إنشاء اتحادات التصدير وإرساء المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٦٦ - وتوثق اليونيدو عملها مع المنظمات الأخرى في مجال بناء القدرات التجارية. فمن بين آليات ذلك التعاون، المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة التي تباشر اليونيدو في ظل التعاون معها مشاريع مشتركة في إطار مبادرة توحيد الأداء، في عدة بلدان، منها الرأس الأخضر وجمهورية ترازيا المتحدة وفيت نام. وتحت رعاية المجموعة، أعدت اليونيدو مؤخراً نسخة مستكملة من "دليل الموارد المشتركة بين الوكالات في مجال بناء القدرات التجارية"، الذي نُشر أول مرة في عام ٢٠٠٨. فالنسخة الجديدة تتناول الخدمات والبرامج التي تقدمها ٢٥ منظمة في منظومة الأمم المتحدة وتقدم معلومات عن الأنشطة التجارية التي تقوم

بها ٥ من مصارف التنمية الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبعض الشركاء الثنائيين. ويستعرض الدليل وصفا منهجيا للخدمات والبرامج مصنفة في ١٠ فئات، لتيسير استفادة المستخدم من اختصاص كل شريك في التنمية.

### ٣ - البيئة والطاقة

٦٧ - بحث الفرع ثالثا أعلاه الأهمية التي يكتسبها بالنسبة للتنمية، فصل التدهور البيئي عن الإنتاج وإتاحة فرص الوصول إلى المصادر الطاقة الحديثة النقية والميسورة التكلفة والتي يمكن الاعتماد عليها، وتناول الأنشطة التي تباشرها اليونيدو في سياق مبادرة الصناعة الخضراء، فضلا عن أنشطتها الداعمة لتمكين الوصول إلى الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة، في سياق دورها كرئيس لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، بما في ذلك التحضير لإصدار تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٠ عن الكفاءة الصناعية للطاقة.

٦٨ - واستكمالا لهذه الأنشطة، وفر برنامج بروتوكول مونتريال الذي وضعته اليونيدو المساعدة للبلدان النامية في بلوغ أهدافها المتعلقة بالامتثال لتخفيض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون منذ عام ١٩٩٢. وفي السنوات الأخيرة، جرى التركيز على التخلص من مركبات الكلوروفلورو كربون، مما أسهم بقدر كبير في تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (كفالة الاستدامة البيئية). ومما يكمل سجل اليونيدو المشهود به في تنفيذ بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون<sup>(٢٦)</sup>، قدرتها على الابتكار والتصدي للتحديات المستجدة؛ فالواقع أن المنظمة ما فتئت تُصنف باعتبارها المنظمة التي حققت أفضل أداء من بين جميع وكالات التنفيذ، وفق التقييم السنوي الذي تجريه الأمانة العامة للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. واليونيدو أيضا منظمة فاعلة في دعم تنفيذ اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة<sup>(٢٧)</sup>، حيث يُمول مرفق البيئة العالمية العديد من مشاريع في إطارها.

٦٩ - وتضطلع اليونيدو الآن، استنادا إلى تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إقامة مراكز وطنية للإنتاج الأنظف، بإنشاء شبكة من مراكز الإنتاج الكفاء والأكثر نظافة من حيث استخدام الموارد، باعتبارها مؤسسات داعمة للصناعة، بغية مساعدة المؤسسات على اعتماد تقنيات وتكنولوجيات أنظف في الإنتاج وتمكينها من الحد من النفايات والتلوث وتخفيض استهلاك الطاقة والمياه بصورة فعالة من حيث التكلفة.

(٢٦) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩.

(٢٧) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٥٦، الرقم ٤٠٢١٤.

٧٠ - وعقدت اليونيدو عددا من المؤتمرات الرئيسية، منها المؤتمر العالمي للطاقة المتجددة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨ في فوٲ دو إيغواتشو، البرازيل، ومؤتمر فيينا للطاقة والمؤتمر العالمي للطاقة المتجددة في لبيون، المكسيك، اللذين عقد كلاهما في عام ٢٠٠٩، وذلك سعيا إلى الجمع بين مقرري السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف مناقشة المسائل المتعلقة بالطاقة وتحديد سبل العمل التي من شأنها أن تمهد الطريق صوب الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة تنخفض فيه الانبعاثات الكربونية.

٧١ - وفيما يتصل بالتعاون التقني في مجال الطاقة، أعدت اليونيدو خدمات تدعم إمكانيات الحصول على الطاقة في المناطق الريفية لاستخدامها في الأنشطة الإنتاجية مع التركيز على الطاقة المتجددة (بما فيها الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والمشاريع الصغيرة للطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية) وعلى كفاءة استخدام الطاقة. ومن الأمثلة المحددة على المشاريع الإرشادية التي يمكن تكرارها وتطويرها، مشروع إنشاء شبكة كهربائية صغيرة في جزيرة إندونيسية نائية منكوبة، تمدها محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية باحتياجاتها من الطاقة، وذلك لتعزيز الاستخدام في الأنشطة الإنتاجية، ومشروع في كينيا صُمم لتعزيز الطاقة الشمسية والكتل الأحيائية والطاقة الريحية والغاز الحيوي، وأضاف إمدادات كبيرة لشبكة الكهرباء الوطنية.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - تفضي الإحصاءات التي جمعتها اليونيدو إلى استنتاج مفاده أن الصناعات التحويلية على الصعيد العالمي قد تأثرت بشدة من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية، ولكن البلدان النامية، في مجموعها، حافظت على مسار نموها. وإن الصين والهند من بين البلدان التي لها الدور الأكبر في تحقيق هذا النمو، في حين ثبت أن المجموعة الأوسع من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع أقل مرونة في مواجهة تلك الأزمة.

٧٣ - وتبيّن اتجاهات التنمية الصناعية أيضا أن النمو في القطاعات الإنتاجية يوفر الدافع الأساسي لنمو الاقتصاد على نطاق أوسع، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن النجاح في تحقيق النمو والحد من الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتوقف على كيفية تعامل البلدان النامية والمجتمع الدولي مع مجموعة من الاتجاهات العالمية الطاغية المتشابكة، بما في ذلك استمرار الأزمة الغذائية، وأزمة الوقود، والأزمة المالية؛ وقضايا التغيير الديمغرافي، والمساواة بين الجنسين؛ والعولمة؛ والاقتصاد غير المشروع، وتغيير المناخ؛ ونشوء الصناعة الريفية بالبيئة (الصناعة الخضراء).

٧٤ - وتوفر الصناعة الخضراء للبلدان النامية فرصا لفصل استهلاك المواد والمياه والطاقة عن النمو الاقتصادي؛ ويمكن أن تساعد، في الوقت ذاته، على الحد من الفقر عن طريق زيادة الإنتاجية، وعلى تشجيع تأسيس صناعات جديدة، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، وإيجاد فرص عمل جديدة تدعم الجهود الرامية إلى إجراء تحسينات بيئية وكفاءة الكفاءة في استخدام الموارد.

٧٥ - وتصب إمكانية الحصول على الأشكال الحديثة من الطاقة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، في مصلحة كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهي ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن بلوغ الأهداف التي وضعها الفريق الاستشاري للأمن العام المعني بالطاقة وتغير المناخ، المتمثلة في تحقيق استفادة الجميع من الطاقة الحديثة المعقولة التكلفة والموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠، وتحقيق زيادة في كفاءة استخدام الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة بحلول العام نفسه.

٧٦ - ويتعيّن على منظومة التنمية المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، العمل على ضمان بلوغ البلدان النامية للأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق جملة أمور منها استخدام ما لها من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات، بشكل فعلي، من أجل تعزيز التعاون الدولي والشراكات الدولية، وقدرتها على وضع القواعد والمعايير، ومعارفها، وخبراتها التي تتيح لها إسداء المشورة الموضوعية لأصحاب المصلحة.

٧٧ - وينبغي لليونيدو أن تواصل، بالتشارك مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، العمل على تعزيز التنمية الصناعية المستدامة في إطار أولوياتها المواضيعية الثلاث، وهي الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة، وينبغي لها أيضاً الاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة تعزيز نطاق الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، وأثرها الإنمائي.

٧٨ - وينبغي لليونيدو زيادة تعزيز أنشطتها في إطار تعاونها التقني، ومهمتها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، ومهامها المعيارية والاستشارية والتحليلية من أجل توفير أعلى مستوى من الدعم للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر على نحو مستدام من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية، وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، والتشجيع على تنمية القدرة على تنظيم المشاريع (وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم)، وتطوير قطاع الصناعات الزراعية، وتأمين الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة الصناعية، وتشجيع الصناعة الخضراء، ومكافحة تغير المناخ.